مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الأول – المجلد الثاني
يناير 2018
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

موقف النظام السعودي من الخدمات المكتبية

وردة بلقاسم العياشي
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن || الرياض || المملكة العربية السعودية

الملخص: إن التحديات الحديثة التي ظهرت في مجال المكتبات والمعلومات أدت بالسلطات المعنية إلى ضرورة التعامل معها بالشكل الأمثل الذي يسمح بتقديم خدمات المعلومات للمستفيدين من المكتبة بما يساعد على تنمية البحث العلمي وزيادة ثقافة المجتمع، ونظرا لدور الحاسم التي تلعبه المكتبات باعتبارها ميداناً خصباً لإنتاج وتداول المعلومات ونشرها، استدعى ضرورة تسليط الضوء على أهمية الأنظمة القانونية التي تحكم وتنظم، وتنسق إجراءات، وخدمات ومؤسسات المعلومات من مكتبات ومراكز معلومات، فما هي الآليات القانونية التي قدمها النظام السعودي لتحفيز وتطوير الخدمات في المكتبات على المستوى الوطني ؟ ولعل من أهم التوصيات التي أسفرت عنها الدراسة ما يلي: تأهيل وتدريب العاملين بالمكتبة لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال العمل المكتبي.و ضرورة أن تعمل المكتبة الجامعية على اعتماد سياسة مدروسة مبنية على إد ا رك واع للاحتياجات الفعلية لمختلف فئات المستفيدين، فيما يتعلق باقتناء مجموعات المكتبة، بحيث تكون مجموعة غنية ومتكاملة من مصادر المعلومات المختلفة.و ضرورة الاشتراك في قواعد البيانات الببليوغرافية ، بهدف تعزيز مصادر البحث العلمي بشكل مجاني. وضرورة أن تعمل المكتبة المركزية على تطوير خدماتها، وأن تخطط لتطوير إتاحة خدمات معلومات جديدة بشكل تدريجي وفق أولويات مبنية على معرفة جيدة لرغبات المستفيدين واحتياجاتهم وعبر موقعها على الانترنت.

الكلمات الافتتاحية: الخدمات المكتبية- النظام السعودي لتحفيز خدمة المكتبات- نظام الايداع السعودي- مكتبة الملك عبد العزيز العامة- مكتبة الملك فهد الوطنية.

المقدمـــــــة:

تعتبر المكتبات الجامعية إحدى المقومات الأساسية في تقييم الجامعات العصرية والاعتراف بها على المستويات الأكاديمية، كما تسهم المكتبات الجامعية إسهاماً ايجابياً في تحقيق أهداف الجامعة في العملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال الخدمات التي تقدمها للمستفيدين منها سواء من داخل أو خارج الجامعة. حيث أن أساتذة الجامعة وطلبة الدراسات العليا يمثلون الشريحة الأولى من المستفيدين إذ أنّ طبيعة المهنة والحاجة إلى المعلومات قد تجاوزت العملية التعليمية إلى البحث وتقديم الاستشارات في آن واحد، ونظراً لانتشار تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات، سعت المكتبات الجامعية إلى استخدام أجهزة الحواسب في قاعاتها وجنت من جراء ذلك فوائد جمة تتمثل في تطبيق النظم الالكترونية على خدماتها ووظائفها، وعليه فقد أصبح من الضروري اليوم إعطاء اهتمام وعناية اكبر إلى التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها في المكتبات الجامعية والاعتماد عليها في تقديم خدماتها مع دراسة حجم وطبيعة الحاجة إلى هذه التكنولوجيا لدى المجتمع الجامعي، وذلك من خلال وضع أنظمة ولوائح قانونية تساعد في تنظيم وتقديم الخدمات والمعلومات في المكتبات، فبموجب هذه القوانين التي لها سلطة الإلزام، يتم التخطيط لكيفية تقديم خدماتها ومصادر تمويلها وطرق تزويدها بالمواد العلمية والثقافية، أيضا يتم تحديد واجباتها ومسؤولياتها ، وشؤون العاملين فيها خاصة الدور الذي يقوم به أخصائي المكتبات في تنمية الوعي العلمي والثقافي للمجتمع (سليمان، 2009م، 81).

أهمية البحث:

باعتبار أن الهدف الرئيسي من إنشاء المكتبات هو تقديم الخدمات المكتبية والمعلومات، وعليه تسليط الضوء على واقع وطبيعة الأنظمة القانونية الخاصة بالشؤون المكتبية في المملكة العربية السعودية يجعلنا نعرف مدى مواكبتها للتطورات الحديثة و المعاصرة التي طرأت على آليات تقديم الخدمات المكتبية(عليان، 2011م، 313).

هدف البحث:

يسعى البحث **إلى** التعرف على الواقع القانوني للخدمات المكتبية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الاتي :

1. إمكانية مراجعة وتعديل القوانين والأنظمة ذات العلاقة، مما يؤدي إلى إيفاءها بالفائدة التي شرعت من أجلها في تقدم وتطور المكتبات ومراكز المعلومات السعودية.
2. استقراء شامل لنصوص التشريعات المكتبية الصادرة في المملكة العربية السعودية الذي يبين النقص الشديد للمتخصصين المكتبيين ، حيث لا تتوفر لغة واصطلاحات ومفاهيم علم المكتبات والمعلومات التي يتوجب أن تنتشر بين هذه النصوص.
3. الحاجة قائمة إلى مزيد من التشريعات المفصلة والشاملة لكافة مؤسسات المعلومات من مكتبات ومراكز معلومات.

منهج البحث:

في هذه الدراسة استعنت بالمنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : المملكة العربية السعودية

الحدود الزمنية : الدراسة تتعلق بأخر ما تم إقراره من أليات قانونية لتحفيز الخدمات المكتبية في النظام السعودي وأهم تطوراته

الحدود الموضوعية: تدور الدراسة حول موقف النظام السعودي من تطبيق الخدمات المكتبية

الدراسات السابقة:

1- **دراسة أحمد بدر**:" التصنيف فلسفته وتاريخه، نظريته ونظمه"، الكويت وكالة المطبوعات، سنة 1983م، ترى الدراسة أن نظم التصنيف ومشروعات التصنيف الببليوغرافي تدين بالفضل إلى جهود الفلاسفة الأوائل، ولعل أفلاطون هو أول كاتب معروف قد بدأ في معالجة التصنيف على أساس الفرض الفلسفي لوحدة المعارف جميعها.

2- **دراسة محمود أحمد أيتم**:" التصنيف بين النظرية والتطبيق"، بغداد، الدار العربية للموسوعات، 1987م، تتكلم الدراسة على تقسيمات نظام ديوي للمعرفة وذلك لمصلحة المعهد الدولي للبيبليوغرافية وهو الذي يدعى الآن الاتحاد الدولي للتوثيق وهذا ما تم تأكيده وتوضيحه عند التطرق إليه في المبحث الخاص بالنظام السعودي للمكتبات.

3- **دراسة لـ Pierre Yves Duchemin** بعنوان:

"L Art d informatiser une bibliotheque: guide pratique", Paris, Ed du cercle de la librairie,1996.

تكلمت الدراسة على تقنية الإعارة التصويرية حيث يتم تصوير الكتاب المعار وكذلك بطاقة القارئ، وذلك لتسهيل خدمات المكتبة للقراء، وهذا ما حاولت تطبقه البعض من المكتبات السعودية.

4- **دراسة محي الدين كساسرة**،" نظم التصنيف العالمية وتطبيقاتها في المكتبات الجزائرية: دراسة ميدانية بالمكتبات الجامعية بقسنطينة"، بتاريخ 2007/4/12م، وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة الأهمية التي تلقاها نظم التصنيف العالمية في المكتبات الجامعية الجزائرية، ومدى التزام المكتبات بتطبيق قواعد هذه النظم في تصنيف مجموعاتها، كما تطرقت الدراسة لموضوع التصنيف داخل المكتبات الجامعية كان منطلق من سياسة الجامعة الجزائرية تجاه المكتبات الجامعية وما توليه لها من اهتمام ومدى محاولتها تحسين أدائها، أيضا تناولت الرسالة مدى اعتماد المعلوماتية في هذه المكتبات ومدى استعمال تكنولوجيا المعلومات لتطوير خدماتها الفنية وخاصة التصنيف.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في ما مدى مواكبة القوانين السعودية الخاصة بالشؤون المكتبية للتطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة؟ وما هي الآليات التي تضمنتها النصوص التشريعية لتحفيز الخدمات التي تقدمها المكتبات على مستوى الجامعات أو على مستوى المراكز البحثية أو على مستوى المكتبات الوطنية؟ وهل فعلا يوجد نقص في سن قوانين تشمل جميع التطورات التي وصلت إليها المكتبات وتكنولوجيا تقديم المعلومات في مختلف بلاد العالم؟

يمكن الإجابة على هذه الإشكالية وفق الخطة الدراسية التالية، بعد المقدمة يأتي:

المبحث الأول: مفهوم الخدمات المكتبية

المبحث الثاني: المنظور القانوني لخدمة المكتبات في المملكة العربية السعودية.

خاتمة : (النتائج والتوصيات).

المبحث الأول: مفهوم الخدمات المكتبية.

المطلب الأول: التعريف بالهيكل التنظيمي للمكتبات:

يعرف الهيكل التنظيمي في مجال المكتبات والمعلومات بأنه الإجراء الذي يصف الأعمال والأنشطة التي يجب أن تقوم بها المنشأة، ويجمع الوظائف الرئيسية المتشابهة معاً، ويجزئها إلى إدارات، وأقسام، ووحدات ينضوي تحتها العاملون المتجانسون في التخصص والمستوى، كما يحدد الهيكل التنظيمي المسؤوليات والسلطات التي تعطى لكل وظيفة أو إدارة بتدرج هرمي تنازلي من أعلى إلى أسفل، بحيث تزداد المسؤولية والسلطة المعطاة كلما ارتفعنا نحو القمة، مع ملاحظة التنسيق بين الوظائف والمهام، بحيث لا يعطى العمل الواحد لأكثر من وظيفة أو إدارة، كما يوضح التنظيم الواجبات، وطرق العمل والمستويات التي تتخذ فيها الق ا ر ا رت الإدارية المختلفة، وعلى أساس التنظيم يختار العاملون للقيام بالوظائف والمهام المختلفة التي تحدد للمكتبة أو مركز المعلومات، وتتيح أهمية الهيكل التنظيمي من تحقيقه للتناسق وتحديده للعلاقات الإدارية(هند، م87،2003) ولابد أن يتصف الهيكل التنظيمي بالبساطة والوضوح والفاعلية والعملية والمرونة والاستقرار حتى تتمكن المكتبة أو مركز المعلومات من البقاء والاستمرار والنمو والمنافسة(همشري، 2001م، 154)، ومن المزايا التي توفرها الهياكل التنظيمية، تحديد الأهداف

التفصيلية التي يرغب التنظيم في تحقيقها، وتحديد أوجه النشاط والممارسات اللازمة للإدارات ، وتجميع النشاطات والوظائف في شكل تقسيمات إدارية، وتحديد العلاقات بين الأقسام داخل كل إدارة وعلاقة هذه الإدارة بالإدارات الأخرى.

المطلب الثاني: اللوائح والتشريعات

يتطلب العمل بالمكتبات ومراكز المعلومات قواعد محددة وثابتة يلتزم بها العاملون بالمكتبة ويسترشدون بها في أعمالهم اليومية التي يكلفون بها، مما يؤدي إلى ضمان الاطراد والتوحيد في طريقة ادعاء العمل والممارسة، وكذلك التوحيد إذا ما تغير العاملون ومن بأيديهم مقاليد الأمور(قاسم، 1993م، 154)، فضلا عن تجنب أية أخطاء تنجم عن الاجتهادات الشخصية من جانب هؤلاء، وتسمى هذه القواعد باللوائح والتشريعات والتي يقصد بها مجموعة من القواعد والنظم التي تضبط إيقاع العمل اليومي بالمكتبات وتوجهه لتحقيق أهدافها (شاهين،1995م، 68).

وتعرف اللوائح والتشريعات بأنها القواعد المكتوبة التي تنظم سير العمل الفني والإداري بالمكتبة، وعادة ما تتناول الوصف العام لأهداف المكتبة ووظائفها، كما تحدد التخصصات والوظائف ومكانتها والعلاقات بينها، والسلطات والمسئوليات التي تتعلق بها، كما تتناول إجراءات العمل في المكتبة من الناحية العامة، وعلاقة المكتبة بالمؤسسة التي تتبعها، وتمويلها وإدارتها ، والتعليمات الخاصة باستخدام المكتبة من قبل المستفيدين وتوجد مجموعة من الأدوات التي تنظم سير العمل في المكتبة، ومن هذه الأدوات، السياسة المكتوبة، واللائحة الداخلية، والتوصيف الوظيفي، لجان المكتبة، أسلوب تبادل المعلومات بين العاملين والمستفيدين(واسط، 23، 414).

أولا-السياسة المكتوبة: تعرف بأنها الطريق أو الدليل لإنجاز العمل وتربط المكتبة بالأهداف المحددة حيث توفر التوجيهات والحدود التي يجب إتباعها في الأداء وتبين من خلال البحث وجود سياسية مكتوبة في المكتبة ، وهذا يؤدي إلى توجيه وضبط أداء العمل داخل المكتبة لتحقيق أهدافها في خدمة الجامعة والعملية التعليمية(شعبان، 1997م، ص29)، ويمكن تحديد سياسة المكتبة على النحو الآتي(السمير، 2009م، 93):

- العمل على أن تكون المكتبة المركزية المرجع والأساس لكل المكتبات في الجامعات و منها جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في مجالات الخدمات المقدمة والإرشاد والتدريب والمساهمة بشكل فعال في تنمية المكتبات الناشئة بكل الإمكانات المتاحة وتقديم الدعم لها.
- جمع شمل المكتبيين تحت لواء المكتبة المركزية من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات والمعارض، وإصدار اللوائح والتعليمات الخاصة بتطوير أداء المكتبات والمكتبيين على حد سواء(رؤوف، 1998م، 33).

العمل على تجميع الرسائل الممنوحة من قبل الجامعات السعودية وجعل المكتبة المركزية مركزاً لإيداعها.

- إيجاد السبل لتوحيد الإجراءات الفنية مع مكتبات الجامعات السعودية.
- تنمية مهارات العاملين في المكتبة عن طريق التدريب وحضور دورات داخل وخارج المملكة العربية السعودية وخارجها(صوفي، 1992م، 61).
- إنشاء علاقات التعاون مع المكتبات الجامعية الع ا رقية والهيئات العلمية في دوائر الدولة من جانب وجامعات ومؤسسات علمية خارج القطر من أجل تطوير المكتبة المركزية والمكتبات الع ا رقية من جانب أخر(عبد الستار، 2000م، 45).

المطلب الثالث : موقع ومبنى المكتبة،

لكي يصبح الموقع جيداً وملائماً لتقديم الخدمات المكتبية يجب إن يتوافر به عدد من المواصفات الأساسية والتي منها ما يلي(سعد، 2001م، 37):

1. سهولة الوصول إلى مبنى المكتبة من قبل الرواد وتوفر المواصلات المناسبة.
2. يجب أن يتسم مبنى المكتبة بالمرونة والقدرة على التوسع والامتداد المستقبلي، استناداً إلى المتطلبات المستقبلية التي قد تطرأ على المكتبة، كزيادة أعداد المجموعات أو زيادة إعداد المستفيدين.
3. يجب أن يصمم مبنى المكتبة بحيث يكون وفق طبيعة الخدمات التي تقوم بها المكتبة والمواد التي تحتويها، بحيث يكون المبنى وظيفياً في تصميمه وفي مواصفاته.
4. أن يتوفر بالمكتبة أكبر قدر من الهدوء والبعد عن مصادر الضوضاء مما يتيح الفرصة للمستفيدين بالتركيز في القراءة والبحث.
5. توافر التهوية الجيدة سواء كانت طبيعية أم صناعية أو الاثنين معاً، لأن ذلك من شأنه توفير جو صحي ملائم يتيح للمستفيدين التعامل مع المكتبة دون مواجهة مصاعب.
6. كما يجب أن يتوافر بالمكتبة الإضاءة الطبيعية(حامد، 2005م، 232).

المطلب الرابع: الأثاث والتجهيزات:

يقصد بالتجهيزات والأثاث هي وحدات الفهارس، ووحدات رفوف الكتب والدوريات، والمناضد بأنواعها، والدواليب، والمقاعد وعربات الكتب. كما تشمل الأجهزة أيضا مثل أجهزة الحاسب، والطابعات، وآلات التصوير والاستنساخ، وأجهزة الاتصال الهواتف، وأجهزة المصغرات الفيلمية والميكروفيلم والميكروفيش، وأجهزة العرض الحديثة Data Show وتختلف هذه التجهيزات والأثاث من مكتبة لأخرى تبعاً لاختلاف حجم المكتبة وإمكانياتها المادية، وينبغي أن تكون التجهيزات والأثاث ملائمة للمعايير والمواصفات الدولية (غادة، 2001م، 2).

ويؤدي الأثاث المكتبي دو ا رً هاماً في نجاح وظائف المكتبة وتحقيق أهدافها، فعن طريق الأثاث تتمكن المكتبة من تطوير وتحسين وتسهيل أداء خدماتها، فضلاً عن تهيئة المناخ الملائم الذي يستهوي القارئ ويستدرجه للقراءة والأساس الأول في تحديد الأثاث وفي تقدير مواصفاته هو طبيعة الخدمات والمواد الموكلة إلى المكتبة والاهتمام بالناحية الوظيفية، والجدير بالذكر أن هناك ثلاثة أنواع رئيسة من الأثاث وهي(فتحي، 2007م، 67):

1 -أثاث الكتب والمطبوعات من أرفف ودواليب.

2 -أثاث المطالعة من مناضد القراءة والمقاعد.

3 -أثاث الفهارس من صناديق ودواليب صاج.

وهناك مجموعة من العوامل الواجب مراعاتها وتوافرها في الأثاث المكتبي حتى تؤدي المكتبة أو مركز المعلومات أهدافها بطريقة سليمة وهي على النحو الآتي(فتحي، 2004م، 166):

-<u>ملاءمة الأثاث للعمل</u>: أي م ا رعاة الغرض الأساسي من الأثاث ذاته خاصة سطح المكاتب يجب إن تكون كافية يعمل عليها الموظف بجانب استعمالها لوضع ما قد يحتاج إليه من أدوات وآلات مرتبطة بعمله. وتبين من خلال البحث أن الأثاث في المكتبة ملائم نوعا ما للعمل.

- مراعاة وحدة التصميم: أي تصميم الأثاث كله على نمط واحد بقدر الإمكان مما يساعد على حسن مظهره وإزالة التفرقة بين العاملين، وتبين من خلال البحث انه لم يتم م ا رعاة وحدة التصميم في الأثاث والتجهيزات أيضا.

- متانة الصناعة وجودتها: حتى يتحمل الأثاث عمليات النقل والتي تتم بصفة شبه مستمرة. وتبين من خلال البحث أن الأثاث والتجهيزات في المكتبة لا تتحمل عمليات النقل لعدم متانة الأثاث وجودته(محمد، 2007م، 147).

- سهولة التنظيف: أي تصميم الأثاث المكتبي بطريقة مبسطة وليست بها تعقيد أو زخرفة حتى يمكن تنظيفها والعناية بها بسهولة.

- يجب مراعاة الانسجام في الألوان والمواد وذلك لتوفر جو جذاب ومريح يتفق مع أهداف المكتبة(فتحي، 2007م، 200).

المطلب الخامس: القوى العاملة:

يحتل العنصر البشري أهم العناصر في تصميم وتشغيل وإدارة نظم موارد المعلومات وخدماتها في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصة في ظل التطورات الحديثة في التكنولوجيا الحديثة والبيئة الرقمية حيث تقع على كاهل هؤلاء الأف ا رد مسؤولية ترجمة سياسة المكتبة وب ا رمجها ومشروعاتها إلى واقع فعلي ملموس، فالخدمة المكتبية الجامعية تحتاج إلى الجهود العقلية والمهنية التي يبذلها الأمناء المؤهلون لهذا العمل، فلا تستطيع أي مكتبة القيام بخدماتها دون الاعتماد على عدد كاف من الأمناء المهنيين المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات. وهناك بعض العوامل تؤثر في طبيعة العاملين وعددهم منها، عدد الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وحجم المكتبة ونوعية الخدمات التي تقدمها، وتصميم المبنى(ناريمان، 2009م، 19).

المطلب السادس: التنمية المهنية للعاملين:

المكتبة الجامعية مؤسسة خدمات في المقام الأول تتوقف فيها جودة الخدمة على جودة العاملين بها، فإذا تمكنت من اجتذاب وتعيين الموظف الكفء فإنها بذلك سوف تحقق خدمة مكتبية فعالة، حيث يعتبر التدريب هو الركن الأساسي في مجال تطوير كفاءة الأخصائي في شتى المجالات وبخاصة مجال المكتبات والمعلومات، ذلك انه مهما اختارت المكتبات ومراكز المعلومات الأخصائيين المتميزين والحاصلين على أعلى الشهادات الجامعية فأنهم في حاجة لرفع كفاءتهم العلمية وإكسابهم مهارات ومعلومات جديدة تساهم في زيادة قد ا رتهم على أدائهم لمهامهم الوظيفية الراهنة والمستقبلية(جيهان، 2011م، 83)، حيث جاءت الحاجة إلى التنمية المهنية أو الوظيفية للعاملين بالمكتبة كاستجابة لمشاكل الأداء في العمل، ولتصحيح بعض العجز في الكفاءات المتاحة ولتحسين مستوى الأداء الفني لكافة الأنشطة والخدمات وقد أصبح اكتساب مها ا رت العمل بأدوات تكنولوجيا المعلومات المختلفة سلاحاً أساسيا أمام أي شخص يتطلع إلى مستقبل أفضل ومسار مهني ناجح يحقق ما يحلم من تطلعات وأمال. ويعد التدريب والتعلم هو الباب الأساسي لامتلاك هذه المها ا رت والتمتع بم ا زياهاً، على أنه من الضروري أن يكون الشخص على قناعة تامة بان التدريب والتعلم في مجال تكنولوجيا المعلومات أصبح فرضاً وليس اختياراً وانه عملية مستمرة وليس لمرة واحدة ، فضلا عن أن التدريب لابد أن يكون بهدف يتحدد طبقاً للاحتياجات الحقيقية (Monika, 2012, 165).

المطلب السابع: تقييم أداء وسلوك الموظفين،

يعرف أحمد الشامي وسيد حسب الله "تقييم الأداء بأنه عملية تقويم أداء وسلوك الموظفين كل على انفراد وذلك لتقدير احتياجات التدريب أو للاحتفاظ بالموظفين أو تعديل المرتب، فالتقييم أداة هامة للوصول بأداء الموظف نحو الأفضل، ومساعدته في العثور على الأخطاء والعثرات التي ينبغي تجنبها مستقبلاً(جيهان، 2011م، 83).

ويعرف الهادي تقييم الأداء بأنه العملية التي يتم فيها قياس ما تم تحقيقه في ضوء الأهداف والأولويات المعتمدة بغرض تحسين الأداء ورفع كفاءته، أو أنه عملية الحكم على الكفاءة التي ينجز بها الموظف الواجبات والمسئوليات المرتبطة بوظيفته ويأتي تعريف احمد ماهر متضامن مع التعريف السابق اذ يعرف التقييم بأنه نظام يتم من خلاله تحديد مدى كفاءة اداء العاملين لأعمالهم(فتحي، 2007م، 67).

المطلب الثامن: تنمية المقتنيات،

تعرف المجموعات المكتبية بأنها كل ما تقتنيه وتجمعه المكتبات أو م ا ركز المعلومات من مواد مكتبية سواء كانت مطبوعة أو غير مطبوعة وتعمل على تنظيمها بأحسن الطرق ليتم من خلالها تقديم معلومات معينة أو خدمة معينة يحتاجها المستفيد وتعد مقتنيات المكتبة من أهم العناصر المميزة لمكانة المكتبة وهويتها، وتنمية المقتنيات هو التعبير النشط عن النمو المنهجي لمجموعات المكتبة ، وهو مصطلح يدلنا على عملية تخطيط برنامج تزويد لمقتنيات المكتبة من أجل الاستجابة للاحتياجات الحالية، إلى جانب الحصول على مجموعات تستجيب للمتطلبات المستقبلية، وتعد عملية تنمية المقتنيات بكل عناصرها سلسلة متصلة من الأنشطة الديناميكية التي تتضافر فيما بينها لتشكل دائرة متكاملة. حيث إن ممارسة المكتبات لعملية تنمية المقتنيات عادة ما تحكمها العديد من العوامل منها(الشافعي، 1999م، 163):

- الموارد المادية المتاحة لتغطية تكاليف الاقتناء، والموارد البشرية، ومدى سعة مقر المكتبة.
- كم الأوعية المتاحة للاقتناء والمرتبط بمجتمع أوعية المعلومات.
- إمكان الإفادة من مقتنيات المكتبات الأخرى، في إطار ب ا رمج التعاون وتقاسم الموارد.
- احتياجات المجتمع المستفيد من خدمة المكتبة.

وهناك مجموعه من الأسس والمبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند اختيار مصادر المعلومات بكافه أشكالها وهي(بيكر، 2000م، 411):

- دراسة مجتمع المستفيدين من المكتبة والتعرف على خصائصه العامة بشكل دقيق وتحديد مجالاته.
- تزويد المكتبة بمصادر المعلومات في جميع موضوعات المعرفة البشرية والتي تعكس اهتمامات المستفيدين من المكتبة مثل المعارف العامة والفلسفة والديانات وغيرها.
- عدم إهمال أي فئة من فئات المجتمع عند عملية الاختيار والتعرف على ميول واحتياجات جميع فئات وشرائح المجتمع.
- اختيار الكتب والقصص التي تناسب جميع أعمار المترددين على المكتبة من طلبة مدارس وطلبة جامعات وأطفال وتساعد في إشباع رغباتهم.
- تزويد المكتبة بالكتب والم ا رجع التاريخية التي تعرف جمهور المستفيدين بحضارتهم والحضارات الأخرى وتوفير الكتب والمراجع السياسية والدينية أيضا.
- تزويد المكتبة بمصادر المعلومات الحديثة في جميع المجالات المختلفة حتى يجد المستفيدون كل ما هو جديد في تخصصه ومجاله إضافة إلى إعلام المستفيدين بها.
- تمثيل جميع وجهات النظر في الموضوعات الجدلية التي تتحمل وجهات نظر مختلفة من خلال اختيار الأوعية المناسبة وضمها إلى مقتنيات المكتبة، ويجب أن لا تميل المكتبة تجاه رأي معين.

أما فيما يخص طريقة تنظيم المكتبة لمجموعاتها فتبين الاتي:

- تم تنظيم الكتب على اساس اقسام خطة تصنيف ديوي.
- تعتمد المكتبة على خطة تصنيف ديوي العشري الطبعة الثانية والعشرون.
- تقوم المكتبة بالفهرسة للكتب معتمدة في ذلك على قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية.

- تقوم المكتبة بالتحليل الموضوعي للكتب التي تقوم بفهرستها من خلال قائمة رؤوس الموضوعات لمكتبة الكونجرس(شعبان، 2004م، 39).

المطلب التاسع: مجالات التعاون في المكتبة.

ويعرف التعاون المكتبي بأنه تسهيل مهمة إعارة الكتب والمواد المكتبية الأخرى بين مكتبتين أو أكثر طبقاً لقواعد وأسس توضع من قبل المكتبات المشاركة في الخطة التعاونية وهناك عدد من العوامل التي جعلت من التعاون بين المكتبات أمر مهماً هي(الشريف، 1986م، 136):

- ثورة المعلومات وتضخم الإنتاج الفكري بجميع أوعيته وموضوعاته ولغاته، الاستفادة المثلي من أوعية المعلومات،
- ارتفاع تكاليف أوعية المعلومات ومعالجتها، تحاشي تكرار العمليات الفنية، استخدام التقنيات الحديثة وتطوير النظم المحلية.

ويأخذ التعاون أشكال من بينها: التزويد التعاوني ، الفهرسة المركزية والتعاونية، الخدمات المرجعية والببليوغرافية التعاونية، مشروعات التخزين التعاوني، ونقل المواد والتعاون الدولي والإقليمي، التعاون في مجال استخدام الحاسبات والتجهيزات الأخرى، التدريب وتبادل الخبرات (الشريف، 1986م، 136).

المبحث الثاني : المنظور القانوني لخدمة المكتبات في المملكة العربية السعودية.

إن من بين التجارب الرائدة لشبكات المعلومات والمكتبات الجامعية ما يلي:

شبكة المكتبات المحوسبة بالخط المباشر

تأسس مشروع مركز مكتبات كليات أوهايو OCLC في مدينة كولومبوس عاصمة ولاية أوهايو عام 1967م، ففي المرحلة الأولى لتطبيق التجربة والتي امتدت من سنة 1967 إلى غاية 1981م كانت الشبكة تحت تسمية مركز مكتبات كليات أوهايو- Library College Ohio Center-ثم عدل اسم نظام الشبكة ليصبح "مركز المكتبات المحوسبة بالاتصال المباشر- Center Library Computer Line On حيث تحول المشروع إلى تجربة رائدة في مجال بناء نظام شبكة معلومات تعاونية ويتم الاتصال مباشرا والبحث آليا لقواعد معلوماتها باستعمال الحاسب الآلي ومحطاته الطرفية الموزعة عبر المكتبات الأخرى المشاركة في نظام الشبكة، في البداية كانت الشبكة تشمل خمسون (50 (مكتبة جامعية وكانت تهدف إلى التقليل من تكاليف إنتاج فهارس المكتبات المطبوعة وزيادة عدد مصادر المعلومات الموضوعة تحت تصرف المستفيدين وإمكانية الاطلاع عليها عبر المحطات الطرفية لتلك المكتبات .عند إنشاء الفهرس الموحد - Catalog Union - سنة 1971م استطاعت المكتبات المشاركة في النظام من الوصول إلى قاعدة معلومات تعاونية مبنية على نظام الفهرسة العالمي المعروف باسم نظام الفهرس المقروء آليا Machine Catalogue Realable - -الخاص بمكتبة الكونغرس الأمريكية .في عام 1973 توسعت خدمات الشبكة لتشمل مكتبات من خارج ولاية أوهايو ليصبح عدد المكتبات المشاركة 240 مكتبة لتصل عام 1982م إلى عدة آلاف من المكتبات الجامعية العامة والمتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .وعمل نظام الشبكة بعد ذلك على تسويق خدماته إلى الدول الأوروبية وبذلك استطاعت المكتبات الأوروبية من الاتصال المباشر السريع بهذا النظام. ويشمل نظام الشبكة على ما مجموعه حوالي ثمانية ملايين تسجيله متمثلة في الكتب والدوريات والأفلام الصوتية والمخطوطات والخرائط وغيرها

من المواد ...، ويعمل به حوالي 430 موظفا معتمدين في ذلك على عدد كبير من أجهزة الحواسيب والطرفيات المتوافقة وتقنيات اتصال مبنية على الاتصالات الفضائية عبر الأقمار الصناعية "Tymnet " ، : ". Telenet"الخليج شبكة. 4.1.2.2 وهي أول شبكة حاسبات آلية في الشرق الأوسط لخدمة المؤسسات الأكاديمية والبحثية بدول الخليج العربي، بدأت عملها عام 1985 لتربط مجموعة من النقاط المتصلة بدورها بالنقطة المركزية الكائنة بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، الحاسب المركزي بالنقطة المحورية يتولى تقديم الخدمات والمعلومات لباقي النقاط الأخرى الكائنة بالمنطقة وتشترك بالشبكة الجامعات التالية :

- جامعة أم القرى بمكة المكرمة
- جامعة الملك عبد العزيز بجدة
- جامعة الملك سعود بالرياض
- جامعة الملك فيصل بحفوف
- جامعة البترول والمعادن وتسمى حاليا جامعة الملك فهد بالظهران
- معهد الإدارة العامة بالرياض.

المطلب الأول: نشأة المكتبات السعودية:

أول مكتبة عامة أنشئت في الرياض سنة 1363هـ، أنشأها الأمير مساعد بن عبدالرحمن، والتي وضع فيها قدرا صالحا من الكتب وفي العام 1373 هـ أسس المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم المكتبة السعودية بالرياض لتقوم وفق إمكانيات محدودة بخدمة القراء من المواطنين، ولقد تم إنشاء إدارة عامة للمكتبات تحت إشراف وزارة المعارف في عام 1379 هـ ، وعلى الرغم من انتشار خدمات المكتبات العامة في معظم أرجاء المملكة العربية السعودية ، إلا أنها لا تزال تعاني من التخلف والجمود وذلك لأسباب كثيرة من أهمها ما يلي(دليل التشريعات المكتبية، 1996م):

- خضوع المكتبات العامة لإحكام لائحة المخازن التي تقتصر واجبات أمناء المكتبات على حراسة العهدة
- نقص التشريعات المكتبية والقوانين التي تعول عليها في إدارة وتوجيه هذه المكتبات
- تعدد الأجهزة المشرفة على شؤون المكتبات العامة بين عدة وزارات ومصالح حكومية مختلفة(قاسم، 25).

المطلب الثاني: تطور النظام السعودي الخاص بشؤون المكتبات

أولا/ مكتبة الملك عبدالعزيز العامة:

يعود تاريخ إنشاء مكتبة الملك عبدالعزيز العامة لعام 1405 هـ ، حينما قرر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد إنشاء مؤسسة علمية ثقافية إيمانا من سموه بأهمية العلم والثقافة في حياة الشعوب ، وفي نمو البلاد وتقدمها وتطورها .

ونظرا لأن المكتبات الجامعية لا تقل أهمية عن المكتبات الأخرى في بناء المجتمع ، فهي تغذي وتنشط البرامج الأكاديمية ، وبرامج البحوث من خلال ما تقدمه من خدمات معلومات وقد أجمع الأكاديميون على أن المكتبة بمثابة الشريان الحيوي للجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى . وعلى اعتبار أن المكتبة الجامعية قيادية في المهنة المكتبية ، فقد كان من المفروض والضروري أن يكون لها تشريع موحد شامل وشديد الرصانة ، يحدد مبادئها وأهدافها ،

ويرسم سياستها وطرق تزويدها ومصادر تمويلها ، نظرا لحساسية وأهمية هذا النوع من المكتبات ، وخطورة دورها في العملية العلمية والبحثية والتعليمية في المملكة(بن عيسى، 1983م، 386).

إلا أن هذه المكتبات لم تحظ بشيء مهم من ذلك على الرغم من وجودها المتنوع . بغض النظر عن إشارات عابرة في قوانين وأنظمة تأسيس الجامعات التي تنتمي إليها هذه المكتبات . ومن الأمثلة على هذه المكتبات مكتبة جامعة الملك سعود.

ثانيا/ تشريعات المكتبة الوطنية:

إن التخطيط لهذه المكتبة أخذ عدة مسارات كانت بدايتها التوصية التي نصت عليها المادة الرابعة لخطة وزارة التعليم العالي الخمسية ، التي وردت ضمن خطة التنمية الثالثة (1400هـ – 1405هـ) والتي تنص على إجراء دراسة تمهيدية لإنشاء مكتبة مركزية وطنية . وبعد هذه التوصية أصدر وزير التعليم العالي تعليمات بتشكيل لجنة وطنية لدراسة مشروع إنشاء المكتبة الوطنية برئاسته وعضوية وكيل وزارة التعليم العالي ، ووزارة الحجج والأوقاف ، ومعهد الإدارة العامة ، ووزارة التخطيط ، ووزارة المعارف ، وجامعة البترول والمعادن ، وجامعة الملك عبدالعزيز(بن عيسى، 1983م، 386)، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات في الفترة ما بين 1402/8/9 هـ - 1403/2/7 هـ . خرجوا منها بتصور كامل لإنشاء المكتبة الوطنية، وبتوصية أخيرة بتشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة مشروع المكتبة الوطنية . بالإضافة إلى أن خطة التنمية الرابعة (1405هـ – 1410هـ) نصت في الأساس الاستراتيجي السادس حول الاهتمام بتنمية المجتمع السعودي على إنشاء المكتبة الوطنية لتشتمل على نظام إيداع لكل مؤلف سعودي(لينج، 1989م، 334).

ثالثا/ مكتبة الملك فهد الوطنية:

أنشئت عام 1410هـ بمرسوم ملكي كريم ، لتحقيق جملة من الأهداف التي تشمل جميع ما ينشر داخل المملكة ، وكل ما ينشره أبناؤها في الخارج ، وكل ما ينشر عن المملكة في الخارج ، وما يعد من الموضوعات الحيوية من إنتاج فكري وعلمي ، وما يساعد على دراسة الحضارة الإنسانية ، وكتب التراث والمخطوطات وما له علاقة بالحضارة العربية والإسلامية، هذا من ناحية النشر والمعرفة ، أما من ناحية الوظائف التنظيمية ، فإنها تضطلع بمسؤوليات الإيداع النظامي وما يتضمنه من تسجيل وترقيم، وإصدار ببليوغرافية وطنية وما إلى ذلك من أمور متعلقة بشؤون المكتبات في المملكة العربية السعودية(سعد، 1975م، 33)، وتسعى المكتبة جاهدة إلى تتبع الإنتاج الفكري السعودي القديم والحديث ، والحصول عليه بشتى الوسائل ، إلى جانب جميع ما ينشر عن المملكة في الخارج ، إذ تتصل المكتبة بجميع الجهات المحلية والخارجية للحصول على المطبوعات التي تلائم أهدافها ، وتدير المكتبة برنامجا ضخما ونشطا للتزود بالمطبوعات ، حتى يصل معدل الإضافات السنوية حوالي أربعين ألف مادة.

المطلب الثالث : نظام الإيداع :

يعتبر نظام الإيداع ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/26) في 1412/9/7 هـ ، أهم منجزات المكتبة ومنذ بدأت المكتبة في تطبيقه عام 1414 هـ ، قامت بتسجيل كل ما ينشر داخل المملكة من مصادر المعلومات مع تثبيت رقم الإيداع عليها قبل نشرها. وكان قد سبقه مرسوم رقم (م/11) وتاريخ 1410/5/19 هـ بالموافقة على نظام حماية حقوق المؤلف (يوسف، 1999م، 59)، ويعرف الإيداع ، في ضوء المرسوم الملكي ، إيداع نسخ من الأعمال الخاضعة لنظام الإيداع إذا أعدت للنشر والتداول بين الناس في مكتبة الملك فهد الوطنية مجانا على سبيل الإلزام ، كما يقصد بأوعية المعلومات جميع الأشكال المادية المحتوية على الإنتاج الفكري الإنساني مطبوعا كان أو مسجلا أو مصورا ، مثل الكتب ، والخرائط ، ومطبوعات المكفوفين ، والأفلام ، والأشرطة ، والأسطوانات . بينما يقصد بالمؤلف

الشخص الذي قام بإبداع المحتوى الفكري أو الفني للعمل ، بما في ذلك المحقق والمترجم والمختصر والمعلق والشارح والمحرر والمعد والجهة التي صدر منها العمل في حالة عدم وجود مؤلف (المعرفة، 1999م، 15).

كما ينص نظام الإيداع السعودي على المواد التي يجب إيداعها ، التي تخضع للإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية ، هي كل عمل فكري أو فني تم إنتاجه داخل المملكة ، أو طبع في الخارج بمعرفة ناشرين أو مؤلفين سعوديين، وتشمل تلك المواد ما يلي (السريع، 1422هـ، 38):

- الكتب والكتيبات والنشرات والحوليات والقواميس والمعاجم ودوائر المعارف والكشافات والمستخلصات والدوريات والصحف الرسمية وشبه الرسمية والأهلية ووقائع المؤتمرات والأطالس والمصورات والخرائط والمخططات والنشرات الإعلانية والكتب المدرسية والببليوجرافيا والأدلة والمطبوعات الحكومية بأنواعها وأشكالها كافة.
- أوعية المعلومات السمعية والبصرية مثل الأفلام والأشرطة والشرائح والأسطوانات والأقراص والمصغرات الفيلمية ومطبوعات المكفوفين وأشرطة وأسطوانات الحاسب الآلي.
- الأعمال الفنية ، ولوحات الأنساب ، وطوابع البريد.
- الرسائل والأطروحات المقدمة للحصول على الماجستير أو الدكتوراه أو ما في حكمها.

ويلزم بإيداع الأعمال المشار إليها مجموعة أشخاص وهم (السريع، 1422هـ، 38):

1. المؤلف ، إذا نشر عمله بنفسه بتمويل منه أو من غيره.
2. الطابع ، إذا قام بطباعة عمل من الأعمال على نفقته ، أو ظهر اسم مطبعته على عمل لم يذكر اسم المؤلف أو الناشر فيه.
3. المنتج ، إذا مول إنتاج عمل فني.
4. الناشر، إذا نشر عملا من الأعمال مهما كان موضوعه وبأي شكل من الأشكال المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو المسموعة المرئية (شؤون المكتبات، 1434هـ).

أما الرسائل الجامعية ، فيلزم بإيداعها الجامعة أو الكلية أو المعهد المجيز للرسالة داخل المملكة العربية السعودية، والملحقيات التعليمية أو الثقافية السعودية بالنسبة لرسائل السعوديين المجازة في الخارج.

بينما المواد التي لا يسري عليها نظام الإيداع السعودي ، فتشمل الإعلانات التجارية وغير التجارية وقوائم الأسعار وبطاقات الدعوات والزيارات والتهنئة والشهادات والبطاقات والكروت الشخصية وبطاقات البريد، البراءات والأسهم والمستندات والأوراق المالية والنقدية ونماذج عقود البيع والإيجار ونحوها، النماذج والاستبيانات الخاصة باستيفاء البيانات البحثية أو الإدارية أو التجارية الرسمية منها والخاصة، المطبوعات الحكومية ذات الطابع السري، الأعمال الأخرى التي يحددها مجلس الأمناء في مكتبة الملك فهد الوطنية.

والجدير بالذكر أن نظام الإيداع ينص على أنه " يجب إيداع نسختين من كل عمل يخضع للإيداع ، باستثناء الرسائل الجامعية والأعمال الفنية التي يحددها مجلس الأمناء فيكتفى بنسخة واحدة منها. "

وقد لعبت مكتبة الملك فهد الوطنية دور كبير ومهم في بناء النظام الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية ، فهذه المكتبة تعد حلقة أساسية في هذا النظام ، وهي تمثل النواة الأساسية في إنشائه . فتنظيم المعلومات يتكون من جميع الأجهزة والمرافق والمؤسسات التي تعمل على هيئة شبكة تهدف إلى ضمان تدفق المعلومات في المجتمع وانسيابها وجعلها في متناول من يبحثون عنها.

والمكتبات بأنواعها ومراكز المعلومات والتوثيق والإعلام والأرشيف ونحوها ، تشكل منظومة مترابطة ، وتحتل المكتبة الوطنية مكان الصدارة في تلك المنظومة . وتوافر عناصر هذه المنظومة يعني أنه تتوافر ركائز البنية الأساسية لقيام النظام المنشود وأن البيئة مهيأة لهذا الأمر.

المطلب الرابع :الببليوجرافيا الوطنية وأهداف الإيداع:

ابد لنا هنا من ذكر أن تنظيم المجموعات في المكتبات الوطنية أدت إلى الخطوة التالية التي تتمثل في ضرورة إصدار قائمة متكاملة إلى حد ما بكل ما يصدر من النتاج الفكري الوطني ، وهو ما يعرف بالببليوجرافيا الوطنية.

وعموما إذا استبعدنا الرقابة على المطبوعات من ضمن أهداف تشريعات الإيداع ، فإنه يمكن القول إجمالا أن أهداف الإيداع القانوني في هذا العصر هي: حفظ النتاج الفكري الوطني، إنشاء الببليوجرافيا الوطنية.

وانطلاقا مما سبق ، فإن تشريعات الإيداع القانوني ترمي إلى تحقيق أغراض أساسية تتمثل في إضفاء صلاحية قانونية على ما تم نشره ، تسهيل وإعداد الببليوجرافيا الوطنية ، ضمان تغطية شاملة للثقافة الببليوغرافية بالدولة لأجل الاستخدام والحفظ.

ويمثل الإيداع القانوني حجر الزاوية للتغطية الجيدة لما ينشر في الببليوجرافيا الوطنية ، فهذه الببليوجرافيا تهدف إلى تسجيل وحصر أوعية المعلومات والمطبوعات.

وتجدر الإشارة أن أهداف الإيداع يمكن إجمالها فيما يلي (التقرير السنوي، 1423هـ، 10):

1. حماية حقوق المؤلف.
2. وسيلة مساعدة في تجميع المطبوعات للببليوجرافيا الوطنية ، والإسناد على الرؤية المباشرة لهذه المطبوعات في إعداد التسجيلات الببليوغرافية ، لا على معلومات مأخوذة من قوائم وإعلانات الناشرين.
3. معرفة إحصائيات النشر الوطني.
4. الحصول على المطبوعات الأجنبية بواسطة التبادل بنسخ الإيداع.

المطلب الخامس: تشريعات حماية التراث المخطوط .

لقد وافق مجلس الوزراء السعودي في جلسته برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ 1422/5/16 هـ ، الموافق 2001/8/6 م ، على نظام حماية التراث المخطوط في المملكة العربية السعودية بعد أن اطلع المجلس على ما رفعه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض المشرف العام على مكتبة الملك فهد الوطنية التي سوف تتولى الإشراف على هذا النظام ، ويتكون هذا النظام من ثماني مواد ، جاءت كالآتي:

1. المكتبة : هي مكتبة الملك فهد الوطنية.
2. الترميم : معالجة الأجزاء التالفة من المخطوط وصيانته بطريقة فنية لا تؤثر في محتواه العلمي.
3. التسجيل : تدوين البيانات الوصفية المتعلقة بالمخطوط في سجل خاص بالمكتبة.
4. الفهرسة : تدوين البيانات الوصفية عن المخطوط بذكر عنوانه وموضعه ومؤلفه والعصر الذي عاش فيه ومسطرته وعدد أوراقه وناسخه وتاريخ النسخ ، والمعلومات الأخرى المثبتة عليه من تملك ووقف ، وبيان حالته المادية وما يحتوي من ميزات.

1-أهداف حماية التراث المخطوط:

1. الحفاظ على التراث المخطوط في السعودية.
2. إعطاء المكتبة سندا نظاميا يساعد على طلب المخطوطات من الهيئات والمكتبات المحلية والأفراد بالتراضي ، لتصويرها وإتاحتها للباحثين في مكان واحد.
3. إعانة المكتبة على إصدار فهرس وطني بالمخطوطات الموجودة داخل السعودية بما يعين على توفير المعلومات عنها للباحثين وغيرهم(بدر، 1987م، 67).

2-أعمال المكتبة تتمثل في :-

1. اقتناء المخطوطات الأصلية عن طريق الشراء أو الإهداء أو الوقف.
2. تسجيل المخطوطات المحفوظة في المكتبات الرسمية والخاصة في سجل خاص ، وتعطى شهادات تسجيل لملاك المخطوطات من الأفراد والمكتبات الرسمية الخاصة.
3. التنسيق مع المكتبات الأخرى المؤهلة فنيا في تعقيم المخطوطة التي تحتاج إلى ذلك وترميمها وصيانتها.
4. تصوير جميع المخطوطات الأصلية المحفوظة في المكتبات الرسمية والخاصة والمملوكة من قبل الأفراد ، وتحفظ نسخة منها ضمن مجموعة لإتاحتها للباحثين ، بينما يتم إيداع نسخة أخرى في مخزن يوفر لها الحماية والأمن ، ويكون في موقع يبعد عن موقع المكتبة أكثر من أربعة أميال.
5. فهرسة المخطوطات الموجودة في السعودية وإخراج فهرس وصفي مع موالاة فهارس متعاقبة لكل مجموعة تنتهي فهرستها.
6. تبادل صور المخطوطات بين الأجهزة العلمية المختلفة في الداخل والخارج.

كما يتكون مجلس أمناء المكتبة من لجنة متخصصة لتحديد التراث المخطوط المشمول بالحماية وفقا لهذا النظام والنظر في مخالفات أحكامه ، وتحدد اللائحة التنفيذية أعمال اللجنة في الآتي:

1. للمكتبة الاطلاع على مخطوطات المكتبات الخاصة أو الهيئات أو الأفراد ، بهدف توثيقها.
2. من حق صاحب المخطوط أن يخرجه خارج السعودية لغرض الترميم أو العرض أو البيع بموافقة المكتبة إذا لم ترغب المكتبة أو سواها من داخل السعودية في الشراء بالسعر المعروض ، ويتم إشعار المكتبة بالمالك الجديد.

ويعاقب كل من يخالف الفقرة السابقة بغرامة لا تزيد على خمسين أف ريال ، ويمكن التظلم أما ديوان المظالم خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه (التقرير السنوي، 1998م، 22).

خاتمـــــــــة :

إن الغاية الحقيقية لوجود المكتبات الجامعية هي تقديم الخدمات إلى المجتمع الجامعي بفئاته المختلفة، من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا والباحثين سواء خارج أو داخل الجامعة، فضلاً عن طلبة المرحلة الجامعية الأولية، وحتى تستطيع المكتبات الجامعية تقديم وتوفير هذه الخدمات تحتاج إلى توافر اللوائح والتشريعات والقواعد التي تحكم وتنظم سير العمل داخل المكتبات الجامعية كما تتطلب توفر مجموعة من المقومات الأساسية ألا وهي: التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي ، والمبنى والتجهيزات المادية ، والمجموعات المكتبية ، والقوى البشرية المؤهلة لتقديم هذه الخدمات بالإضافة إلى توافر الموارد المالية التي تضمن استمرار المكتبات في تأدية وظائفها(نشرة الايداع، 1999م، 300).

النتـــــــــائج:

تفتقر التشريعات المكتبية السعودية إلى الشمول والاكتمال ومواكبة الإنجازات العلمية والتطورات التي حققها العالم في مختلف مجالات الحياة ومنها ، مجال المكتبات والمعلومات خصوصا ، حيث لم تتطرق إلى الممارسات والتقنيات التي ظهرت حديثا وطورت خدمات المعلومات والاتصالات.

1. بالرغم من مرور مدة طويلة على صدور أكثر هذه التشريعات ، فهي لم تحظ بالمراجعة والتعديل المستمر، مما أدى إلى تخلفها وعدم إيفاءها بالفائدة التي شرعت من أجلها في تقدم وتطور المكتبات ومراكز المعلومات السعودية
2. من خلال استقراء شامل لنصوص التشريعات المكتبية الصادرة في المملكة العربية السعودية يتبين نقص شديد للمتخصصين المكتبيين ، حيث لا تتوفر لغة واصطلاحات ومفاهيم علم المكتبات والمعلومات التي يتوجب أن تنتشر بين هذه النصوص.
3. والملاحظ أنه لا تزال الحاجة قائمة إلى مزيد من التشريعات المفصلة والشاملة لكافة مؤسسات المعلومات من مكتبات ومراكز معلومات ودور وثائق وغيرها ، تعالج شؤون المشرفين والعاملين في هذه المؤسسات ، ومجاميعها من مصادر المعلومات المختلفة والجديد من أشكال أوعية المعلومات الحديثة خصوصا . كما أن أنواعا مهمة من المكتبات ومراكز المعلومات لم تحظ بتشريعات تناسب موقعها القيادي في المهنة المكتبية كالمكتبات الجامعية مثلا.

1. عدم وجود الخبرة الكافية لدى المؤسسات المعلوماتية الأكاديمية والمهنية كالأقسام الدراسية في الجامعات والمعاهد وجمعيات المكتبات السعودية ، لإعداد نصوص التشريع المكتبي أو تقديم مقترحات مشاريع تشريعية ، عدا بعض الحالات القليلة التي استشيرت فيها هذه المؤسسات بصورة رسمية بعد أن أحيلت إليها من إداراتها العليا.
2. ضعف الوعي بأهمية التشريع المكتبي عند الإدارات العليا المسؤولة عن المكتبات ، كما لم تظهر مؤشرات لمثل هذا الوعي لدى المؤسسات المعلوماتية الأكاديمية والمهنية ، ويدل على ذلك قلة التشريعات المكتبية وضعفها وندرة البحوث عنها لدراستها وبيان ايجابياتها وسلبياتها بما يؤدي إلى صيغة موحدة وشاملة لهذه التشريعات وتوحيد مصطلحاتها ومفاهيمها (العنزي، 2003م، 14).

التوصيات:

انطلاقا مما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تأهيل وتدريب العاملين بالمكتبة لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال العمل المكتبي.
2. ضرورة أن تعمل المكتبة الجامعية على اعتماد سياسة مدروسة مبنية على إد ا رك واع للاحتياجات الفعلية لمختلف فئات المستفيدين، فيما يتعلق باقتناء مجموعات المكتبة، بحيث تكون مجموعة غنية ومتكاملة من مصادر المعلومات المختلفة.
3. ضرورة الاشتراك في قواعد البيانات الببليوغرافية ، بهدف تعزيز مصادر البحث العلمي بشكل مجاني.
4. ضرورة أن تعمل المكتبة المركزية على تطوير خدماتها، وأن تخطط لتطوير إتاحة خدمات معلومات جديدة بشكل تدريجي وفق أولويات مبنية على معرفة جيدة لرغبات المستفيدين واحتياجاتهم وعبر موقعها على الانترنت.

5. تشكيل لجنة عليا من متخصصين في مجال المكتبات والمعلومات ، ومتخصصين قانونيين لإعادة النظر في التشريعات الحالية وتعديل وإضافة ما يمكن مما تقضيه التطورات العلمية الحديثة التي أصابت العلم والمهنة المكتبية كالتقنيات وأوعية المعلومات المتطورة وغيرها ، وبما يمنح هذه التشريعات روحا جديدة تواكب التقدم الذي حصل في مجال المكتبات والمعلومات في العالم وفي المملكة أيضا.
6. يمكن للمؤسسات المسؤولة عن التشريعات اقتراحا وإصدارا أن تستفيد من التشريعات المكتبية الصادرة في الدول المتقدمة والأقطار العربية لا بقصد استنساخها والنسج على منوالها ، فإن لذلك أضراره أكثر من منافعه ، وإنما بقصد الاستئناس والاستشارة والاستفادة من خطوطها العريضة وطريقة المعالجة والتنظيم وأسلوب الصياغة.
7. دعوة الباحثين المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات وفي مجال القانون أيضا لإغناء موضوع التشريعات المكتبية بالبحوث والدراسات المستفيضة ، وربما ينضج الوعي لدى كافة الجهات بأهمية وضرورة التشريع في هذا المجال المهم من المجالات العلمية والتعليمية في المملكة.
8. تحديد جهة رسمية معينة ، ترتبط على الأقل بمجلس الوزراء ، تكون لها مهمة الإشراف على المكتبات ومراكز المعلومات ودور المخطوطات والوثائق وغيرها من المؤسسات المعلوماتية في عموم المملكة ، وتمنح هذه الجهة صلاحيات إدارية ومالية تمكنها من تنفيذ مهامها على الوجه الصحيح.
9. أن ضعف الوعي بأهمية التشريع المكتبي وضرورته ، إنما هو ناتج عن ضعف الوعي بأهمية المكتبات ومراكز المعلومات ، وعدم تفهم خطورة وحساسية دورها في المسيرة العلمية والتعليمية والحضارية عموما، ويمكن أن تقوم المؤسسات الإعلامية المختلفة بنشر مثل هذا الوعي بين الجمهور والمسؤولين وبمختلف القنوات التي تمتلكها (الفيصل، 2001م، 123).

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- العنزي ، سليمان بن عبيد (2003 م)، " ملامح نظام المطبوعات والنشر السعودي الجديد "،الرياض، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال .
2- الهجرسي ، سعد محمد (1975 م)، " بعض التقنيات العصرية للوصف الببليوجرافيا : تعريبات وتأصيلات وارشادات" ، مجلة مكتبة الإدارة ، العدد 2.
3- الهجرسي، سعد محمد (2001)، "المكتبات والمعلومات بالمدارس والكليات"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
4- السريع ، سريع محمد (1422 هـ) :" نشأة وتطور المكتبات وخدماتها في المملكة العربية السعودية "، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مجلد 7 ، العدد 1.
5- الشريف ، عبدالله بن عبدالرحمن (1986 م)، دليل التشريعات المكتبية ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، العدد 4.
6- بن عيسى ، عبدالله صالح ، (1983 م)، " معايير موحدة للمكتبات الجامعية في المملكة العربية السعودية "، مجلة عالم الكتب ، العدد 3.

7- بيكر ، شارول ل. وف . و . لانكستر (1421هـ- 2000م)، "خدمات المكتبات والمعلومات : قياسها وتقييمها "، ترجمة : جمال الدين محمد الفرماوي وحسني عبدالرحمن الشيمي ، الرياض : مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

8- بدر ، أحمد / محمد فتحي عبدالهادي (1987 م)،" المكتبات الجامعية : دراسات في المكتبات الأكاديمية والبحثية "، ط 2، القاهرة : مكتبة غريب.

9- بيفري لينج (1989م)، " معايير المكتبات الجامعية "، ترجمة ميسون حبيب حسو ، مجلة عالم الكتب ، ع 3 .

10- جيهان محمود السيد (2011م)، " الخدمة المكتبية للنشء بمكتبة الإسكندرية: دراسة حالة" ، ط ١،الإسكندرية: دار الثقافة العلمية.

11- حامد الشافعي دياب (2005 م)، " مكتبة المسجد الأقصى المبارك: ماضيها وحاضرها "، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مجلد 10 ، العدد 1.

12- حامد دياب الشافعي (1999م)، " أدارة المكتبات الجامعية : أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية" ، ج 1.

13- حشمت قاسم (1993م)، " المكتبة والبحث " ، طبعة ٢، القاهرة، مكتبة غريب.

14- حشمت قاسم، " مصادر المعلومات : دراسة لمشكلات توفيرها بالمكتبات ومراكز التوثيق "، القاهرة ، مكتبة غريب.

15- رؤوف عبد الحفيظ محمد (1998م)، "المكتبات ومراكز المعلومات القانونية في مصر :دراسة تحليلية"، جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير.

16- ربحي مصطفى عليان (2011م)، " مبادئ علم المكتبات والمعلومات"، عمان، دار صفاء.

17- شريف كامل شاهين (1995م)، " لوائح المكتبات : دراسة مقارنة لمجموعة من لوائح مكتبات المؤسسات التعليمية"، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، السنة 1، العدد1.

18- شعبان عبد العزيز خليفة (1997)، " تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر"، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية.

19- شعبان عبد العزيز خليفة (2004م)، " المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات"، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

20- سليمان بن عبد الله (2009م)، " القوى العاملة في مجال المكتبات والمعلومات بالمملكة السعودية دراسة لواقعها ورؤية لمستقبلها"، جامعة القاهرة ،اطروحة دكتوراه.

21- علي حسين السمير (2009)، " مكتبات الجامعات الخاصة في الجمهورية العربية السورية "، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير.

22- عبد اللطيف صوفي (1992م)، " المكتبات الحديثة : مبانيها وتجهيزاتها"، الرياض ، دار المريخ.

23- علاء عبد الستار(2000)، " أبنية المكتبات ومراكز المعلومات : دراسة في العلاقة بين التصميم المعماري وخدمات المعلومات "، ط1 القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

24- عمر أحمد همشري (2001م)، " الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات "،عمان ، دار صفاء للنشر.

25- غادة عبد المنعم . ناهده محمد سالم(2001م)، "مرافق المعلومات ماضيها، إدارتها، خدماتها"، الإسكندرية، دار الثقافة العلمية.

26- محمد فتحي عبد الهادي (2007م)، "القوى العاملة في مجال المكتبات والمعلومات في مصر : دراسة سوق العمل برامج الإعداد والتدريب في ضوء التطورات الحديثة"، مجلة تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية، العدد 2.

27- محمد فتحي عبد الهادي (2004م)، " تأهيل وتدريب القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات بمصر: دراسة ميدانية"، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات ، والمعلومات . مجلد 12، العدد 21.

28- محمد مصطفى محمود (2007م)، " الخدمة المرجعية بمكتبات جامعة الإسكندرية: دراسة تقويمية"، إشراف غادة عبد المنعم موسى، جامعة الإسكندرية، رسالة ماجستير.

29- محمد فتحي عبد الهادي (2007م)، " تقييم الأداء في مرافق المعلومات"، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، المجلد 14، العدد 27.

30- مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض (1999م)، معلم ثقافي ومنجز حضاري ، مجلة أحوال المعرفة ، العدد .14

31- ناريمان إسماعيل متولي(2009م)، " الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات"، ومراكز المعلومات، ط 2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

32- هند بنت عبد الرحمن ال عروان (2003)، " الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز المعلومات "، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

33- يوسف ، محمد محمود (1999 م)، "مكتبة الملك عبدالعزيز العامة : المؤسسة الخيرية : قراءة في المسيرة والإنجازات" ، الرياض، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة .

34- دليل التشريعات المكتبية في الوطن العربي ذات العلاقة بالكتاب والمكتبات والمعلومات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1996 م .

35- نظام حماية التراث المخطوط في السعودية . مجلة الفيصل ، ع 301 ، 2001.

36- مكتبات الجامعات في سطور . الرياض : عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود ، 1413 هـ

37- مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد (23-414).

38- التقرير السنوي لعام 1422 – 1423 هـ لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود . الرياض : جامعة الملك سعود.

39- التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي 1417 – 1418 هـ ، الرياض ، مكبة الملك فهد الوطنية ، 1998/1419 نشرة الإيداع السعودي . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 1999/1419.

ثانيا- المراجع باللغة الانجليزية:

Elbert, Monika. (2012) Public libraries in Africa – agents for development and innovation? Current perceptions of local stakeholders. - International Federation of Library Associations and Institutions.

ABSTRACT: The new challenges that have emerged in the field of libraries and information led authorities concerned to the need to deal with it optimally, which allows the provision of information services to the beneficiaries of the library, including helping to develop scientific research and increase the culture of the community and because of the crucial role played by libraries as an area fertile ground for the production and circulation of information and dissemination, necessitated the need to highlight the importance of the legal systems that control and regulate, and coordinate procedures and information services and institutions of libraries and information centers, what are the legal mechanisms provided by the Saudi regime and to stimulate the development of services in the libraries at the national level? Among the most important recommendations of the study are the following:

• Rehabilitation and training of staff in the library to keep abreast of developments in the field of office work.

• The university library should adopt a well-thought-out policy based on a rational understanding of the actual needs of the various categories of beneficiaries in relation to the acquisition of library collections, so that it is a rich and integrated collection of different sources of information.

• The need to subscribe to the bibliographic databases, in order to enhance the sources of scientific research free of charge.

• The Central Library should develop its services and plan to develop new information services gradually according to priorities based on a good knowledge of the needs and needs of the beneficiaries and through its website.